



Munich Personal RePEc Archive

Effects of Investment on Macroeconomic Variables in the Sudanese Economy

Mohamed, Issam A.W.

Department of Economics, Al Neelain University, Khartoum, Sudan

2010

Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/32293/>
MPRA Paper No. 32293, posted 22 Jul 2011 18:00 UTC

Effects of Investment on Macroeconomic Variables in the Sudanese Economy

Professor Dr. Issam A.W. Mohamed¹

1. Abstract.....	1
1.....	المقدمة 2
2.....	دراسات سابقة 3
3.....	الاستثمار في السودان 4
5.....	نظريات الاستثمار 5
7.....	الاستثمار في السودان والتشريعات الخاصة 6
9.....	النموذج التحليلي 7
13.....	النتائج 8
13.....	التوصيات 9
13.....	المراجع 10
14.....	ملاحق 11

1. Abstract

Most developing and underdeveloped countries beside Sudan suffer from the low levels of income in addition to the low savings that are result from the lack of sophisticated savings channels. Hence, the investment depends on the individual's abilities on self savings, where the investment is considered as major motivating vehicle for economic activity due to its direct correlation with the capital accumulation process that increases the productivity capacity for the national economy and creating job opportunities and achieving economic development. Subsequently, the importance of the investment comes from effective role that can be practiced on the national product. The present paper aims at explaining the impact of influential factors on the investment function in the Sudan and then formulating a measuring model for it. It is assumed that there is a causal relationship between investment and influential factors. The results of the empirical analysis show that there is a positive relationship between investment and Gross Domestic Products (GDP). However, there is a negative relationship between inflation rate and finance cost on investment. It is concluded that there is no significant effect from the inflation rate and finance cost while there is existence of other fixed variables on investment. The conclusions are that more data are required for further analyses with other variables with significant effect on investment such as: imports, national income and government expenditure to attain a model that can be used for investment anticipation in the coming years.

2. المقدمة

تعاني معظم الدول النامية والمتخلفة والسودان من بينها إنخفاض في مستويات الدخل وضعف المدخرات الناتجة عن عدم وجود أوعية إيداعيه متطورة وبالتالي الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار الذاتي . كذلك

¹ Professor of Economics. Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111.
issamawmohamed@hotmail.com

تعاني هذه الدول من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف البنى التحتية . كل هذه الموارد المالية المتاحة للتوظيف محددة ونادرة وفي المقابل تتنافس على هذه الموارد المالية استخدامات عديدة . هذا يجعل من مشكلاتها قصور الإنتاج عن تلبية إحتياجات الأعداد المتزايدة من سكانها ولذلك تعتبر هذه الدول في أمس الحاجة إلى الاستثمارات في القطاع الصناعي (التصنيع الذي يعتبر ركيزة وأساس عملية التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الإعتبار العلاقات المتشابكة بين كافة قطاعات الاقتصاد القومي . ويعتبر الاستثمار متغير هام في تحليل نماذج الاقتصاد الكلي وهو المتغير الثاني المحدد للطلب الكلي إلى جانب الإستهلاك رغم أن الإستهلاك يستحوذ على النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عنه . وهو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لإرتباطه المباشر بعملية التكوين الرأسمالي الذي يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي وخلق العمالة وتحقيق التنمية الاقتصادية . كذلك نجد أن معظم المتغيرات الاقتصادية يحكمها اتجاهاً عاماً فتشهد ارتفاعاً عاماً في أوقات الرواج وتقلبات في أوقات الكساد . وقد أثبتت العديد من الدراسات أن أهم عامل وراء هذه التقلبات هو التغير في حجم الاستثمار عكس الإستهلاك الذي عكست نظرياته الحديثة إستقرار دالته ولكن للأسف مثل هذا الإستقرار لم يحدث فيما يتعلق بالاستثمار فالإقتصاديون يعلمون أن هنالك عوامل كثيرة تؤثر في الاستثمار لكنهم لم يستطيعوا التوصل إلى النموذج الذي يستطيع أن يوضح أو يتنبأ بمقدار الاستثمار بدرجة عالية من الدقة لذلك جاء هذا البحث لدراسة وتقييم العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار في السودان . وعملية الاستثمار عملية ديناميكية لها أهداف واسعة وعريضة تصب في خدمة التنمية الاقتصادية لذلك تتبع أهمية الاستثمار من الدور الفعال الذي يمكن أن يمارسه على الإنتاج القومي على الدول النامية والمتقدمة وتزداد أهميته في الدول النامية من خلال تكوين العديد من المدخرات الرأسمالية . وهناك ثمة أهمية أخرى لهذا البحث هي محاولة صياغة نموذج يتضمن المتغيرات والعوامل الاقتصادية التي تؤثر على دالة الاستثمار في السودان بجانب إثراء الأدبيات في مجال دراسات الاستثمار .

تهدف الورقة إلى دراسة أثر العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار في السودان في الفترة من (1979-2008)م من خلال التعرف على العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار في السودان وصياغة نموذج قياسي لدالة الاستثمار . ويبني الهيكل النظري علي فرضيات أن هناك وجود علاقات سببية بين الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وتكلفة التمويل وسعر الصرف مفصلة في وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي هذا مع وجود أثر سالب لزيادة معدل التضخم على الاستثمار . وكذلك توجد علاقة عكسية بين تكلفة التمويل والاستثمار وأن تدهور سعر الصرف يؤثر سلباً على الاستثمار . ويقوم التحليل علي استخدام المنهج الإحصائي والتحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS التي تعد من الطرق القياسية الجيدة في تقدير معاملات العلاقات الاقتصادية وذلك لأنها تعطي أفضل المقدرات الخطية غير المتحيزة . وحدود البحث الزمانية هي (1979 - 2008) .
النموذج الهيكلي المقترح

$$I = F(GDP, INF, CF, EXR)$$

حيث :

I = الاستثمار القومي

GDP = الناتج المحلي الإجمالي .

INF = معدل التضخم .

CF = تكلفة التمويل .

EXR = سعر الصرف

يعتمد البحث على المصادر الثانوية لمتغيرات النموذج التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وبنك السودان ووزارة الاستثمار خلال الفترة من (1979 - 2008)م والمراجع والجهات ذات الصلة بالاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية .

3. دراسات سابقة

1/ رانية عبد الله دراسة بعنوان دالة الاستثمار في السودان عام 2000م⁽¹⁾ حيث تناولت الدراسة دالة الاستثمار في السودان (1989-1999)م . وركزت على استخدام نموذج الاستثمار لدراسة حالة الإرتباط الخطي المتعدد لأن المتغيرات الاقتصادية لها درجة من الإرتباط فيما بينها . كذلك ركزت على العلاقة التي ترتبط بين الاستثمار والمتغيرات المستقلة الممثلة في الإنفاق الحكومي والدخل والإدخار والاستثمار للفترات السابقة . وتوصلت الدراسة أعلاه إلى العديد من النتائج أهمها وجود إرتباط خطي قوي بين الاستثمار والمتغيرات المستقلة المؤثرة عليه . ونتيجة للتحليل أعتبر متغير الاستثمار للفترات السابقة غير مرغوب فيه وكذلك اعتبر متغير الإدخار متغير غير ضروري . واستنتجت ضرورة تجنب تأثير الإرتباط الخطي وتقليص المشكلة بين متغيرات النموذج يتم ذلك

¹ - رانية عبد الله . دالة الاستثمار في السودان (1989-1999) بحث ماجستير . جامعة أم درمان الإسلامية . 2000.

بزيادة حجم العينة أي أخذ عينة من المشاهدات كبيرة الحجم ذلك باستخدام إحصائيات موسمية أو شهرية بدلاً الإحصائيات السنوية أو عن طريق دمج بيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية .
 أما دراسة إلياس جعفر عبد الرحيم فقد كانت عن أثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان 2000⁽¹⁾ .
 وتناول نموذج لتحديد اثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان للفترة من (1989- 1999) . ركزت الدراسة على صياغة نموذج قياسي يستطيع تقدير مساهمة الودائع المصرفية على التمويل المصرفي والتمويل على الاستثمارات التي تدعم عملية التنمية وتحديد التوازن إلى محاولة إيجاد نموذج من خلال هذه العوامل .
 توصلت الدراسة أعلاه إلى أن هنالك علاقة سببية بين حجم التمويل والودائع المصرفية وأن التمويل المصرفي ليس لديه أي تأثير معنوي على الاستثمار الحكومي. هذا مع وجود علاقة عكسية للتضخم مع الودائع المصرفية وعليه يمكن القول أن الإرتفاع المستمر في معدلات التضخم لا تؤثر بصورة كبيرة على الودائع المصرفية وبالتالي لا يتأثر الاستثمار بذلك . واستنتج عدم وجود علاقة معنوية بين التمويل المصرفي والاستثمار وعلى هذا فإننا نوصي في دراسات لاحقه بصياغة أكثر تحديد لهذه العلاقة لتعطي نتائج أكثر دقة في تحديد العوامل المحددة للإستثمار . كذلك أن لضعف مساهمة التمويل على الاستثمار القومي فإن الشكل الغالب يتم بواسطة التمويل قصير الأجل نسبة لوجود عامل التضخم . وعليه وصي بتطبيق التمويل طويل الأجل حتى يحقق استثمارات حقيقية في الاقتصاد وزيادة فترة الدراسة وإضافة متغيرات أخرى إلى النموذج كهامش الربح والضرائب والدخل القومي كمتغير داخلي .

أما دراسة ثريا الفكي عبد الصمد عن الارتباط الخطي المتعدد بالتطبيق على دالة الاستثمار في السودان عام 2001⁽²⁾ كانت عن بيانات دالة الاستثمار في السودان للفترة من (1970-1997) . وهدفت إلى دراسة حالة الإرتباط الخطي المتعدد واستعراض أسبابه والنتائج المترتبة عليه وطرق الكشف والمعالجة له توصلت الدراسة أعلاه إلى النتائج أن أمثل نموذج بين النماذج التي تم تكوينها هو النموذج الذي يكون فيه الاستثمار دالة في الاستثمارات للفترات السابقة والواردات وأعتبر متغير الناتج المحلي متغير غير مرغوب فيه . وقد استنتجت عدم معنوية الناتج المحلي الإجمالي يرجع لمعدل النمو السالب في فترات الدراسة ويرجع ذلك لمساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي كذلك أن هنالك تضخماً في قطاع الخدمات مسبباً تشوهات في الاقتصاد يرجع السبب في ذلك إلى السياسات الاقتصادية المتبعة لذلك يجب إتباع سياسات تؤدي إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية بدلاً عن القطاعات الخدمية . ويمكن أن نعزي تلك النتائج في هذه الورقة إلى توقف الدولة عن الاستيراد ودعم أسعار بعض السلع الأساسية الأمر الذي يؤدي إلى نشاط موازي فهو كله خدمي ولا إنتاج فيه هذا مع الاهتمام بالقطاع الزراعي التقليدي الذي يوجد في معظم مناطق السودان .

كانت دراسة الصديق محمد أحمد عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان (2004) للفترة من (1990-2002)⁽³⁾ . هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ومدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي . هذا مع دراسة السياسات المتبعة والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لدخول قطاع الصناعة السودان . وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر من 70% من جملة الاستثمارات الأجنبية تتركز في الخرطوم مع إرتفاع نسبة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 24% عام 2002 م . ووصت بتوجيه الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة إلى كافة ولايات السودان . وكذلك بإعادة النظر في الإجراءات الخاصة بإنشاء المشروع الصناعي ودراسة مدى إمكانية تحقيق التنسيق بين الجهات المختلفة ذات الصلة بالإجراءات التي يقوم بها المستثمر في المجال الصناعي .

4. الاستثمار في السودان

يعتبر الاستثمار من المواضيع الهامة التي تنبؤاً مكاناً رئيسياً في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من أجل تنميتها الاقتصادية . لذلك كان لا بد من تحديد ما المقصود بمفهوم الاستثمار وبيان جدواه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالاستثمار مفهوم له أبعاد متعددة وبصفة عامة يقوم الاستثمار على أساس فكرتين مختلفتين . ويختص الاستثمار من ناحية بشراء الأصول المالية من الأسهم والسندات والأوراق المالية من جميع الأنواع أي توظيف الأموال . والأوراق المالية يمكن أن تنشأ نتيجة لإصدارات جديدة أو تشتري للمرة الثانية من بورصة الأوراق المالية. ويهدف الاستثمار إلى شراء أصول حقيقية رأسمالية كالألات والمعدات والتي تعتبر منتجات يمكن أن تستخدم في إنتاج منتجات أخرى رأس المال الفنى.⁽⁴⁾ والاستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمر ، ثمر الشئ ما تولد عنه . يقال أثمر الشجر أي ظهر ثمره . وثمر الشئ نضج وكمل وثمر ماله أي كثر أثمر الشجر إذا

1 - إلياس عبد الرحيم . أثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان (1989-1999) بحث ماجستير ، جامعة النيلين 2000م .

2 - ثريا الفكي عبد الصمد . الإرتباط الخطي المتعدد بالتطبيق على دالة الاستثمار في السودان للفترة (1970-1997)م . جامعة أمدرمان الإسلامية . 2001م .

3 - الصديق أبكر . أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة في السودان (1990-2002) جامعة أمدرمان الإسلامية . 2004م .

4 - سهير محمد . النظرية الاقتصادية - (النظرية والتطبيق) . دار اترك للنشر والتوزيع . القاهرة . 2003م ص11 .

بلغ أوان الاستثمار أثمر الشئ إذا تحققت نتيجته أثمر ماله أي كثر . هو اصطلاحاً يعني "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح" أو هو الاستثمار الذي يتم بتداول أصول الإنتاج بهدف زيادة الثروات كالاستثمار في الأراضي والمصانع والمؤسسات الإنتاجية والمشاريع اللازمة لمتطلبات التنمية.⁽¹⁾ كلمة أو لفظ الاستثمار INVESTMENT من المصطلحات الحديثة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لذا نجد أن الفقهاء السابقون لم يتطرقوا إلى هذا اللفظ أو يستعملوه. وقد تم تعريف الاستثمار على أنه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات أو الطرق أو المنازل أو الإضافة إلى المخزون كالموارد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية خلال فترة زمنية معينة. كما تم تعريف الاستثمار على أنه عملية توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء الأسهم والسندات في سوق الأموال إلا أن للاستثمار معنى واحد في الاقتصاد وتحديداً عند دراسة تحليل الدخل القومي ويقصد به الحصول على رؤوس أموال جديدة. وعرف كينز الاستثمار في A treatise on money بأنه الزيادة الصافية في رأس المال القومي خلال فترة زمنية معينة.⁽²⁾ فالبعض يرى أن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكثر . والبعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية المستثمرة وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم – مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.⁽³⁾ وقد عرف شارب الاستثمار بقوله أن الاستثمار هو التضحية بقيمة مالية معينة من أجل قيمة – ربما غير مضمونة أي مستقبلية.⁽⁴⁾ وهو أيضاً مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال إمتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذاً في الاعتبار عنصر العائد والمخاطرة . ويمكن تعريف الاستثمار بأنه عبارة عن توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية لاحقة .

تكمن أهمية الاستثمار في أي بلد على جوانب عديدة يمكن أن يستفيد منها البلد المضيف . حيث يعمل الاستثمار على زيادة الدخل القومي بإعتباره مكون رئيسياً من مكونات الطلب الكلي . وعلى مستوى المهارات ونقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف وكما يعمل على زيادة الخبرات الإدارية وذلك من خلال الأفكار الجديدة والغير موجودة في البلد المضيف مما يخلق نقلة نوعية . كما يربط الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نقل الجودة وأساليبه مما يدفع بكفاءة السوق المحلي . كما يساعد الاستثمار على خفض معدلات البطالة وخاصة إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية مما يسهل عملية الإدخار الإختياري من خلال الأجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والذي يساعد في الخروج من دائرة الفقر مما يدفع بعجلة التنمية . وتعني بيئة الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة وتوجهات رأس المال وتوظيفه، وجاء تعريف المؤسسة العربية لضمان بيئة الاستثمار بأنها الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية.⁽⁵⁾ ولا شك أن غالبية دول العالم اليوم على قناعة بجذوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنتظر إليها على أنها وسيلة لسد النقص في الإدخار المحلي ، وعامل من عوامل نقل التكنولوجيا، وأداة من أدوات استغلال الموارد وبالتالي أصبح من غير المقبول الحديث عن عدم وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسودان كغيره من الدول يعتمد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيه على مجموعة من العوامل:

1/ العوامل السياسية والأمنية حيث أن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأن طبيعة هذه الاستثمارات تتطلب الاستقرار السياسي والأمني. كما أن علاقة الدولة بالمجتمع الدولي في النظام العالمي يؤثر إلى حد كبير في تدفق رأس المال لتلك الدولة.

2/ الأوضاع الاقتصادية والمالية فقد شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت لتغييرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية التي قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني الاقتصاد الحر وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد.⁽⁶⁾

1 - عبد القادر عبد الله عبد القادر . دور الاستثمار المشترك في التصنيع الزراعي والتنمية في السودان . جامعة النيلين . 2000م.
2 - حسب الكريم عبد الله أبكر . رسالة ماجستير . الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية في السودان . جامعة النيلين . 2002م.
3 - كاظم جاسم العيسوي . دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات . دار المناهج . 2001 . ص 16.
4 - عثمان إبراهيم السيد . تخطيط وتنفيذ المشروعات . 1985 م . ص 35.
5 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1995م، ص 11.
6 - المنظمة العربية للتنمية ، التمويل الخارجي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، ورشة عمل تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، القاهرة، 2006، ص 10-11.

3/ الأوضاع القانونية والتشريعية حيث تبنت الحكومة السودانية العديد من الاصلاحات القانونية والتشريعية التي ساهمت إلى حد كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الاصلاحات تمثلت في الآتي:
قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995م- والذي تم استبداله بقانون آخر يكفل مزيد من الاعفاءات للمستثمرين وذلك عام 1996 وهو الآخر تم استبداله بقانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م، وخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام 2000م، ومرة أخرى عام 2003م، حوى قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2003 العديد من الميزات التي تضمن للمستثمر سلامة أصوله من المصادرة والتأميم وتحويل أرباحه للخارج في أي وقت شاء بالإضافة إلى حق امتلاك أصول المشروع.

4/ البنى التحتية وتعتبر ضعف البنى التحتية الأساسية أحد أهم المظاهر السلبية في مناخ السودان الاستثماري حيث يفتقر السودان لشبكة فعالة للطرق والكباري والمطارات الحديثة تسهل نقل السلع وحركة تنقل الناس بين المواقع المختلفة، كما يفتقر السودان لمصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية. هناك مجهودات بذلت في سبيل تحسين وضع البنى التحتية الأساسية أسهمت تلك المجهودات في تحسين الوضع فيما يتصل بوسائل الاتصال ووسائل النقل وغيرها كما أن هنالك مجهودات جادة تهدف لخلق بيئة أساسية ومرافق خدمية ومواكبة للنهضة المرتقبة بعد اكتشاف البترول.

5/ البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية وتعتبر من العوامل المهمة لجذب وتطوير الاستثمار وتشمل الأجهزة الحكومية المنوط بها تولى إدارة شؤون الاستثمار وتقوم بتحديد الإجراءات المطلوبة للحصول على التصديق لقيام المشروع الاستثماري ووضع الخرائط الاستثمارية وتحديد المشاريع وأولويات التنفيذ لهذه المشروعات تعتبر الإجراءات البيروقراطية من المعوقات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية وقد أوصى مؤتمر التمويل والاستثمار الأول 2004م، الذي أقامته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بتطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أهتمت الحكومة السودانية خلال الخمس سنوات السابقة بالجوانب الإدارية والإجراءات المطلوبة لقيام المشروعات الاستثمارية مؤكداً دور الدولة في ترقية وتطوير البيئة الإدارية للاستثمار. فقد تم ترفيع جهاز الاستثمار بموجب المرسوم الدستوري رقم 24 لسنة 2002م.

5. نظريات الاستثمار

يمكن تحديد عدد من المدارس الرئيسية التي تطرح فرضيات ونظريات بديله تحاول تفسير سلوك الاستثمار من خلال تحديد طبيعة العوامل المحددة له ومن تلك المدارس النظرية الكينزية ونظرية المعجل ونظرية المعجل المرن ونظرية التمويل الذاتي للاستثمار ونظرية التقليديين النيوكلاسيكية ونظرية توبن q .
وتبعاً لنظرية الكينزية ، الكفاية الحدية لرأس المال فإن عند اتخاذ قرار الاستثمار يقارن المستثمر بين ما يتوقع الحصول عليه من عائد صاف في طول فترة حياة الأصل الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديلة أو الذي يقترض على أساسه ليمول الاستثمار المطلوب. ويشير رجل الأعمال في الاستثمار طالما أن سعر الفائدة (i) يقل عن الكفاية الحدية لرأس المال الذي يمثل معدل الخصم للعوائد الصافية المتوقعة طيلة فترة حياة الأصل الاستثماري . ونتيجة لذلك الأمر يرتفع حجم الاستثمار في البلاد . أما إذا فاق سعر الفائدة معدل الكفاية الحدية لرأس المال فإن المستثمر يمتنع عن القيام بذلك المشروع ويقل حجم الاستثمار الخاص بالتالي ومباشرةً يمكننا ملاحظة طبيعة العلاقة التي تربط بين مستوى الاستثمار وسعر الفائدة حسب الرؤية الكينزية . إذ أنه كلما إنخفض سعر الفائدة كلما تزايد الطلب على الاستثمار وأرتفع حجمه وكلما ارتفع سعر الفائدة كلما تناقص الطلب على الاستثمار وانخفض حجمه . وذلك بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال. ويمكن تصوير تلك الدالة بالعلاقة العامة التالية :

$$I = F(i)$$

حيث أن :

$$I = \text{مستوى الاستثمار}$$

$$i = \text{سعر الفائدة}$$

ويتخذ الاعتماد شكلاً عكسياً ليعبر عن حقيقة العلاقة السالبة التي تجمع بين المتغيرين وبافتراض شكل خطي

$$I = I_0 - B_i$$

حيث :

$$I_0 = \text{القاطع ويعبر عن قيمة الاستثمار التلقائي المستقل عن سعر الفائدة .}$$

$$B = \text{الميل ويعبر عن مدى استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة .}^{(1)}$$

* نظرية المعجل :

1 - عبد المحمود عبد الرحم نصر . الاقتصاد الكلي . دار الخريج للنشر والتوزيع . المملكة العربية السعودية . الرياض . 1996م .

تنسب هذه النظرية لكلاارك والذي قام بتطوير أسسها بداية لتفسير سلوك الاستثمار في المخزون من السلع .
وتقول النظرية إن حجم الاستثمار يعتمد على تغيرات حجم الطلب . ويقاس حجم الطلب في الاقتصاد بالدخل أي
أن الاستثمار يعتمد على تغيرات مستوى الدخل ويمكن التعبير عن ذلك الأمر بواسطة العلاقة التالية :

$$I = F(\Delta y)$$

حيث أن : $\Delta y = y - y_{-1}$

y_{-1} = الناتج (الدخل) المتحقق في الفترة السابقة .

وفي الواقع أن العلاقة بين متغيرين هي علاقة طردية.

وللحصول على تلك العلاقة الموجبة نبدأ من العلاقة النسبية التي تجمع بين رأس المال والناتج (الدخل).

$$K = vy$$

حيث تشير (V) إلى معامل رأس المال – الناتج ويعطي هذا المعامل مقدار رأس المال المطلوب لزيادة مستوى
الناتج بوحدة واحدة . وبأخذ التغيرات على جانبي العلاقة نحصل على :

$$K - k_{-1} = vy - vy_{-1}$$

$$= v(y - y_{-1})$$

أو : $\Delta K = v\Delta y$

غير أن $\Delta K = I$

وذلك حسب ما تقدم تعريفه وعليه نحصل على دالة معجل الاستثمار على النحو التالي :

$$I = V\Delta Y$$

$$= v(y - y_{-1})$$

وتفيد هذه الدالة بأن حجم الاستثمار يعتمد على تغيرات الناتج (الدخل) في الاقتصاد والتي تعتبر مقياساً لحجم
الطلب في الاقتصاد . وتبعاً لها فإن الاستثمار يحدث فقط إذا تنامي الدخل في الاقتصاد . أما إذا كان مستوى
الدخل ثابتاً أي تغيرات الدخل تساوي صفراً فإن الاستثمار يساوي الصفر أي أنها دالة معجل لأن الاستثمار
يحدث فيها بسبب تسارع أو تعجل الناتج (الدخل) ويفترض المعجل البسيط ضمناً أن الرصيد الأمثل لرأس المال
 K^* يتم بلوغه دائماً بنهاية كل فترة زمنية أي يكون : $K = K^*$

وهو أمر لا يتحقق على أرض الواقع.

أما نظرية المعجل المرن فتفيد النظرية بأنه يتوافر في بداية كل فترة من الفترات رصيد معين من رأس المال
متخلف عن ومتبقي من الفترة الماضية يشار له بـ K_{-1} وبالمقابل يعرف حجماً أمثلاً لرأس المال يقال عليه
الرصيد المرغوب من رأس المال K^* وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية بالفرق

بين هذا الرصيد الأمثل لرأس المال وذلك الموجود من الفترة المنصرمة أي : $I = K^* - K_{-1}$

ويعتمد هذا الحجم المرغوب فيه من رأس المال . أي الرصيد الأمثل لرأس المال . على عدة عوامل منها مستوى
الدخل في الاقتصاد وتغيراته . فإذا كان مستوى الدخل يهبط يرتفعاً يعتبر ذلك مؤشراً على ارتفاع حجم الطلب
فيشرع الاستثمار في التزايد على نحو ما حدث في حالة المعجل البسيط السابقة . غير أن رصيد رأس المال
المرغوب فيه يعتمد أيضاً على تكلفة عناصر الإنتاج مثل الأجر (wages) . وهو سعر عنصر العمل وسعر
الفائدة (i) وينظر إليه على أنه سعر عنصر رأس المال . فإذا تزايد مستوى الأجر في الاقتصاد أصبح عنصر
العمل أشد تكلفة فيتحول المستثمرون إلى أتباع الوسائل الإنتاجية التي تقلل من الاعتماد على العمل ويستعاض
عنه برأس المال فيرتفع حجم رصيد رأس المال المرغوب فيه K^* . أما إذا ارتفع سعر الفائدة الساري في
الاقتصاد فإن ذلك يمثل ارتفاعاً في تكلفة تمويل المشروعات الاستثمارية فيحبط رجال الأعمال ويقلل رصيد
رأس المال المرغوب فيه وعليه فإن رصيد رأس المال الأمثل K^* تربطه علاقة طردية بمستويات الدخل
والاجور وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة في الاقتصاد . ويمكن تمثيل تلك العلاقة بالصورة التالية :

$$K^* = F(y, w, i)$$

حيث افترضت الخطوة الثانية شكلاً محدداً لتلك العلاقة تقيس فيها Q استجابة رصيد رأس المال المرغوب فيه
 K^* للتغيرات التي تجري في الأشياء التي تؤثر فيه من دخل y و أجر w و سعر فائدة i وبالتعويض في دالة
الاستثمار الواردة أعلاه نحصل على :

$$I = K^* - K_{-1}$$

$$= Q(w/i)y - K_{-1}$$

وهي دالة طلب استثمار المعجل المرن التي تعطي الاستثمار كدالة تعتمد طردياً على مستوى الدخل y والأجر w
وعكسياً على سعر الفائدة i . إلا أنه وبفعل العوائق الفنية والمؤسسية والقانونية المتقدمة الذكر فإن المستثمر لا
يستطيع تغطية كل الفرق بين الرصيد الأمثل – أو المرغوب فيه – من رأس المال K^* والرصيد المتوفر فعلياً

والمبتقي عن الفترة السابقة K_{-1} وعوضاً عن ذلك تغطي نسبة من الفرق تقاس بـ λ مثلاً لتصبح دالة استثمار المعجل المرن هي ⁽¹⁾ :

$$I = \lambda \{ K^* - K_{-1} \}$$

$$= \lambda \{ Q (w/i) y - k_{-1} \}$$

حيث : $0 < \lambda < 1$

ونظرية التمويل الذاتي ، الأرصدة الداخلية للإستثمار تنص علي أنه في ظل نظرية الأرصدة الداخلية للإستثمار فان رصيد رأس المال المرغوب فيه . ومن ثم الإستثمار يعتمد على مستوى الأرباح وقد قدمت شروح متعددة ومختلفة وعلى سبيل المثال أظهر جانب تبرجن أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة على نحو دقيق . وحيث أن من المسلم به أن الإستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة فإنه يرتبط إيجابياً بالأرباح المحققة . وبطريقة أخرى فإنه من الثابت أن المديرين لديهم تفضيلات مفررة لتمويل الإستثمار داخلياً . فالمنشآت قد تحصل على أصول لأغراض الإستثمار من مصادر مختلفة منها .

- 1/ الأرباح المحتجزة .
- 2/ نفقات الإهلاك (وهي الأرصدة التي تجنب لمواجهة إهلاك الآلات والمصانع)
- 3/ مختلف أنواع الإقتراض بما فيه بيع السندات .
- 4/ بيع الأسهم .

وتعتبر الأرباح المحتجزة ونفقات الإهلاك من المصادر الداخلية للأموال بالنسبة للمنشأة بينما المصادر الأخرى تعتبر خارجية . فان الإقتراض يلزم المنشأة بسلسلة من المدفوعات الثابتة . فإذا حدث الكساد فإن المنشأة قد لا تستطيع أن تواجه إلتراماتها فتواجه ذلك بالإقتراض أو بيع الأسهم بشروط غير مجزية بل وربما تواجه هذه الإلتزامات بإعلان إفلاسها Bankruptcy وكنتيجة لذلك فإن المنشآت قد تحجم reluctant الإقتراض إلا ظل ظروف مواتييه جداً . وبالمثل فإن المنشآت قد تعزف أيضاً عن زيادة أرصدها المالية عن طريق إصدار أسهم جديدة . وعلى سبيل المثال يهتم المديون بأرباحهم المسجلة على أساس نصيب كل سهم . وحيث أن أي زيادة في عدد الأسهم يميل إلى تقليل الأرباح على أساس نصيب كل سهم فان المديرين قد لا يكونوا راغبين في تمويل الإستثمار عن طريق بيع الأسهم إلا إذا كانت الأرباح من المشروع تعوض بوضوح تأثير الزيادة في الأسهم القائمة . وبالمثل فإن المديرين قد يخشون فقدان السيطرة إذا بيعت الأسهم الإضافية . ولهذا وغيره من الأسباب فقد أظهرت نظرية الأرصدة الداخلية للإستثمار أن المنشآت تفضل كثيراً أن تمول استثماراتها داخلياً وأن الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من خلال الأرباح الأعلى تؤدي إلى استثمارات جديدة . وهكذا فإنه طبقاً لنظرية الأرصدة الداخلية يتحدد الإستثمار بالأرباح وعلى العكس فإنه طبقاً لنظرية المعجل يتحدد الإستثمار بالناتج. ⁽²⁾

النظرية النيوكلاسيكية :

في ضوء ما تقدم فقد قدمت النظرية النيوكلاسيكية نموذجاً لمحددات الرصيد الأمثل لرأس المال ولم تقدم نموذجاً لمحددات الإستثمار (معدل سرعة المشروع الإستثماري في الانتقال من الرصيد الحالي إلى الرصيد الأمثل لرأس المال) . وقد أكتشف النيوكلاسيك أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي) وعند هذه النقطة تصبح الإستثمارات الجديدة صفراً ويتوقف التراكم الرأسمالي عند هذا الحد .

نظرية توبن q للإستثمار والتي وفقها في نفس إطار الفكر النيوكلاسيكي (1969 Tobin) فإن نسبة q هي القوة المحركة وراء الإستثمار وتحسب بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال ÷ تكلفة إحلاله . وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما كان الإستثمار مربحاً بمعدل يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة . وقد إدعى Tobin أن تزايد التكلفة الحدية للإستثمار تعتبر السبب وراء إختلاف نسبة q عن الواحد الصحيح. ⁽³⁾

6. الإستثمار في السودان والتشريعات الخاصة

شهدت البلاد منذ الإستقلال في عام 1956 وحتى الآن صدور عدد من القوانين التي من شأنها أن توضح العلاقة ما بين المستثمر والجهات المختلفة بشأن الإستثمار والتي من شأنها أيضاً جذب الإستثمارات إلى البلاد في مختلف المجالات . ومرت قوانين الإستثمار في السودان خلال تطورها بمرحلتين أساسيتين هما :

أولاً : المرحلة القطاعية وفي هذه المرحلة توجه الإستثمار نحو قطاعات اقتصادية معينة دون اعتبار بقية القطاعات الأخرى واهم القوانين في هذه الفترة قانون الميزات الممنوحة 1956م . ويعد هذا القانون أول قانون استثمار شهدته البلاد بعد الإستقلال وكان يشجع الإستثمار في مختلف القطاعات وبهذا لا يعد قانوناً قطاعياً رغم أن هناك نصاً يشير إلى تشجيع الإستثمار في القطاع الصناعي وذلك حتى يتم تحويل الاقتصاد من زراعي إلى

¹ - عبد المحمود عبد الرحمن نصر . مرجع سبق ذكره . ص 127-129 .

² - مايكل ايدجمان . الاقتصاد الكلي . النظرية والسياسة . دار المريخ للنشر . الرياض . 1999م .

³ - www.arab-api.org/develop-1-hm

صناعي . وقانون الميزات الممنوحة من القوانين التي تشجع الاستثمارات المحيلة والأجنبية إلا انه يشجع الاستثمارات الوطنية أكثر من الأجنبية . وهذه من نقاط الضعف في القانون ربما أن البلاد في تلك الفترة كانت قد خرجت حديثاً من الإستعمار وكان الرأي العام يرى أن أي نوع من الوجود الأجنبي في البلاد يعد من أشكال الإستعمار وحتى المستثمرين الأجانب دائماً ما يتخوفون من المجازفة بأموالهم للإستثمار في الدول التي نالت استقلالها حديثاً ذلك لأن التشريعات لم تزل في طور الحداثة وكذلك الحكومات الوطنية في تلك البلاد تواجه صعوبات كثيرة في الفترات الأولى لها من جهات متعددة قد تكون لها ادوار في خروج المستثمرين كما أن الإستثمار في هذه الدول يزداد فيه عنصر المخاطرة وتقل فرصة نجاحه كما أنه معرض للتأميم أو المصادرة . لاشك أن قِلّة الميزات الممنوحة قد لعب دوراً هاماً في اجتذاب رأس المال الوطني والأجنبي في مختلف الميادين وقامت في تلك الفترة صناعات أساسية إلى جانب عدد من الصناعات المتوسطة إلا أنه قد تبين من الحويلة التي تمت في هذه المجالات خلال فترة تطبيق القانون أن المشروعات وبالتحديد الصناعية رغم الميزات التي منحت لها ظلت تعاني من عدد كبير من المشاكل والمعوقات سواء في فترة التنفيذ أو بعد التشغيل⁽¹⁾.

2/ قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار والصناعي لسنة 1967م وهذا القانون يعتبر خطوة إلى الأمام قامت بها الحكومة بعد ثورة أكتوبر 1964م حيث إنشأ وزارة متخصصة للصناعة والتعدين في العام 1966م . ولقد أوكلت مهمة تنفيذ القانون لوزير الصناعة والتعدين . وحاول القانون معالجة بعض السلبيات في قانون الميزات الممنوحة أهمها تشجيع القانون للاستثمارات الأجنبية ومنحها الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمارات الوطنية . كما اشتمل على نصوص تتيح تحويل الأرباح وفوائد القروض ورؤوس الأموال الأجنبية أما قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية لسنة 1973 فقد كان توسيعاً لمظلة الاستثمار صدر قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية بهدف تشجيع الاستثمارات بصفة خاصة في مجالات السياحة والنقل والتخزين والخدمات الزراعية والإنتاج الزراعي . إضافة إلى المرافق الاقتصادية الأخرى وقطاع النقل بصفة خاصة لمساهمته الكبيرة في الناتج القومي . وقد أوكلت مهمة تنفيذه لوزير المالية . ويحمل نفس ملامح القوانين السابقة من حيث الميزات والتسهيلات والضمانات وقد خضع هذا القانون للتعديل في عام 1976م ليكون أكثر شمولاً لمجالات الخدمات الاقتصادية⁽²⁾.

صدر قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي 1974م والذي بموجبه ألغي قانون تنظيم الاستثمار الصناعي 1967م وكان الهدف من صدوره إعادة الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب وذلك بعد قرارات التأميم والمصادرة التي تمت حينذاك مما اثر سلباً على الأجانب الأمر الذي دعا إلى تعديل القانون لمنح ضمانات ضد التأميم والمصادرة . وقانون تنمية الاستثمار الزراعي وتشجيعه لسنة 1976م صدر بغرض تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.

القوانين الموحدة وهي قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م وهذا القانون تلافى العديد من السلبيات الهامة التي طحبت قوانين السابقة فقد جاء موحداً وشاملاً وتم إسناد السلطة فيه إلى جهة مختصة واحدة وهي الأمانة العامة للإستثمار التي يشرف عليها وزير المالية . وقد حدد القانون قيام وحدات للإستثمار بالوزارات ذات الصلة بالإستثمار لمتابعة المشروعات . من أهم الملاحظات التي يمكن إبرازها حول هذا الموضوع إغفاله تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات الأساسية كالتعليم والنظافة وعدم إشراكه لجهات تنفيذية هامة في عملية إتخاذ القرار كالجمارك والضرائب والأراضي وبنك السودان . هذا بالإضافة إلي عدم تشجيع وتوجيه الاستثمار إلى الأرياف والمناطق الأقل نمواً .

مراحل تطبيقه قد صاحبها عدة سلبيات أهمها :

1- غياب التنسيق بين الأمانة العامة والجهات ذات الصلة باتخاذ قرارات الاستثمار وخصوصاً عملية الحصول على الأراضي في الوقت المناسب وأصبحت معظم التراخيص التي صدرت بموجبه أوراقاً فقط في جيوب المستثمرين .

2- تضارب التصادق بسبب تفويض وزير المالية إلى وزير الصناعة فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية والذي كان يمثل نوعاً من تضارب السلطات في أعلى مستوى .

3- عدم قيام وحدات الاستثمار بالوزارات المختلفة أفقد الدولة الجدية في متابعة تنفيذ المشاريع وضبط الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ومتابعتها .

2/ قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990 تعديل 1991م:

أ- تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً بمنح المزيد من الميزات التفضيلية .
ب- إلزام الجهات المختصة بتسليم قطعة الأرض الخاصة بالمشروع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الترخيص وأيضاً إمكانية تقسيط رسوم الأراضي .

¹ - وزارة الصناعة والتعدين . قانون تنظيم الاستثمار وتشجيعه لسنة 1956م.

² وزارة الاستثمار ، قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية . الخرطوم . 1973م.

ج- تكوين الهيئة العامة للإستثمار التي كانت جهة واحدة مستقلة تتبع لوزير مركزي وقد ضمنت فتح مكاتب للتنسيق بين الهيئة العامة للإستثمار والهيئات ذات الصلة مثل الجمارك وبنك السودان والمساحة والتخطيط العمراني لتسهيل الإجراءات والغرف التجارية والصناعات .

د- إنشاء إدارة خاصة بالترويج للإستثمار

هـ - إعداد الخارطة الاستثمارية الشاملة للبلاد .

ولكن هنالك العديد من السلبات منها حل اللجان الفنية للهيئة العامة للإستثمار ورجوع الممثلين إلى أماكنهم وهذا أعاد الحال لما كان عليه وعدم التزام الدولة بما جاء في التسهيلات خاصة عملية التجنيد التي لم يكن لها لوائح أو سياسات واضحة تحكمها .

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:

يمكن القول أن قانون سنة 1996م الذي تم وضعه على قواعد قانون سنة 1990م قد تعمق أكثر من النواحي المتعلقة بالميزات والضمانات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية وقد إهتم القانون بصورة خاصة بتبسيط الإجراءات . ولأول مرة حدد القانون إنشاء وحدات للإستثمار بالولايات تخضع لإشراف وزارة مختصة كما أطلق أيادي الوزارات الاتحادية المختلفة في وضع السياسات الاستثمارية وإستخراج التراخيص والتوجيه بالميزات اللازمة بالإضافة إلى واجبها في إعداد الخرائط الاستثمارية القطاعية . وشدد القانون على وضع نسب محددة للمشاريع الاتحادية في الولايات . كما حظر القانون التمييز بين المال المستثمر سبب كونه محلياً أو أجنبياً⁽¹⁾ .

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م:

قانون 1999م قد استوعب كل سلبات قوانين الاستثمار التي سبقته وعمل على علاجها وقد ورد فيه لأول مرة حق الولايات في استصدار قانون الاستثمار الخاص بها على نسقه . كما أنه لأول مرة تم تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى مشاريع إستراتيجية تمنح ميزات طائلة إستثنائية ومشاريع غير إستراتيجية تمنح الامتيازات المعتادة وفي جانب الإعفاءات الضريبية والجمركية نلاحظ أن القانون أسهب في الإعفاءات والتي تعتبر سلاح ذو حدين إذ أنه من المعروف أن تخفيض الضرائب يؤدي إلى تقوية القطاع الخاص وتمكينه من تكوين مدخرات تساعد في توسيع أعماله . إلا أنه من الجانب الآخر فإننا نخشى أن تتأثر الخزينة العامة ما لم يتم ضبط الأمر⁽²⁾ .
5/ قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2003 ويشجع الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والاتصال والبيئة والأسكان، والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات الأساسية والخدمات الاقتصادية، ويعد هذا الاستثمار في المجالات استثماراً إستراتيجياً . يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والمختلط العام. ويتمتع المشروع الإستراتيجي المحدد في اللوائح بعد تسجيله وفقاً لأحكام القوانين المنظمة بالإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة عشر سنوات يبدأ نفاذها من تاريخ الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط . ولا يجوز منح الترخيص لأي مشروع أو منحه أي ميزات أو ضمانات مما هو وارد في هذا القانون، إلا بعد تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع⁽³⁾ .

7. النموذج التحليلي

يتم عرض متغيرات النموذج في جداول ونموذج الاستثمار لتتبع مسار الظاهرة خلال سنوات الدراسة:

1/ الاستثمار :

جدول (1-4) الاستثمار في السودان خلال الفترة من (1979- 2008)م بالمليون جنيه بالأسعار الجارية .

السنوات	INV	السنوات	INV
1979	431.7	1994	4264390.0
1980	379.0	1995	894045.9
1981	241.3	1996	140908.2
1982	1606.6	1997	284293.7
1983	1530.3	1998	575137.7
1984	1627.0	1999	442450.8
1985	693.1	2000	388.767
1986	2403.0	2001	6787.472
1987	4728.3	2002	10426.394

¹ - وزارة المالية والاقتصاد، الإدارة العامة لترويج الاستثمار . قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م . الخرطوم . 1996م.

² - وزارة التعاون الدولي . جهاز الاستثمار . قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م . الخرطوم . 1999.

³ - وزارة الاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م.

9880.142	2003	7162.6	1988
13069.625	2004	11000.4	1989
16756.35	2005	10266.0	1990
20793.524	2006	25888.9	1991
22165.311	2007	73052.3	1992
24496.607	2008	187960.0	1993

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الدخل القومي (1979 - 2008) م .
من الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب الاستثمار خلال سنوات الدراسة ويرجع ذلك للأسباب التالية :
- تغير سعر الصرف خلال التسعينات مما أدى الى نقص المكون الأجنبي ثم بعد ذلك واصل الاستثمار في الزيادة بسبب زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية .

النموذج القياسي : $I = F(\text{GDP}, \text{INF}, \text{CF}, \text{EXR})$
حيث أن :

I : الاستثمار بالأسعار الجارية .

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

INF : معدل التضخم .

CF : تكلفة التمويل .

EXR : سعر الصرف .

* نموذج الاستثمار :

$$I = B_0 + B_1 \text{GDP} + B_2 \text{INF} + B_3 \text{CF} + B_4 \text{EXR} + U_i$$

حيث أن :

U_i : المتغير العشوائي .

(B₀ , B₁ , B₂ , B₃ , B₄) : معاملات النموذج ومن المتوقع أن تحمل إشارات مقدراتها الآتي :

B₀ : هو القاطع المتوقع أن تكون إشارته موجبة .

B₁ : تمثل الميل الحدي للإستثمار ومن المتوقع أن تكون إشاراتها موجبة .

B₂ : من المتوقع أن تكون إشاراتها سالبة .

B₃ : من المتوقع أن تكون إشاراتها سالبة .

B₄ : من المتوقع أن تكون إشاراتها سالبة .

2/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP خلال الفترة (1979 - 2008) م مليون جنيه .

جدول (4-2)

السنوات	GDP	السنوات	GDP
1979	3250.9	1994	1881289.0
1980	3972.0	1995	4049739.4
1981	4950.7	1996	1047813.0
1982	7040.1	1997	1613737.1
1983	9591.9	1998	2193591.0
1984	11807.4	1999	2705881.4
1985	15357.2	2000	3366270.9
1986	20218.1	2001	4065855.8
1987	364791.1	2002	4775611.1
1988	464791.1	2003	5573378.4
1989	82562.0	2004	6872138.5
1990	110110.7	2005	8570712.9
1991	192660.5	2006	9871880.7
1992	421818.0	2007	11401754.7
1993	948448.0	2008	12774689.7

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الدخل القومي (1979 - 2008) م .
من الجدول نلاحظ أن هنالك زيادة متتالية في الناتج المحلي حيث كان في عام 1979 , 325.9 مليون جنية ثم توالى الزيادة خلال سنوات الدراسة ويرجع السبب في ذلك الى تشجيع الاستثمار وتأهيل المشروعات الكبرى

مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج وإنعكس إيجاباً على الناتج المحلي. وأيضاً هناك سبب آخر هو دخول البترول كمنتج جديد للإقتصاد السوداني .
3/ معدل التضخم :

جدول (3-4)

السنوات	INF	السنوات	INF
1979	33.9	1994	115.9
1980	26.1	1995	69.0
1981	22.6	1996	130.4
1982	27.7	1997	47.2
1983	31.1	1998	17.0
1984	32.4	1999	16.2
1985	46.3	2000	8.0
1986	29.0	2001	4.9
1987	25.0	2002	8.3
1988	49.1	2003	7.7
1989	74.1	2004	8.5
1990	67.4	2005	8.5
1991	122.5	2006	7.2
1992	119.2	2007	8.1
1993	101.2	2008	14.3

* المصدر : بنك السودان المركزي التقارير السنوية (1979 – 2008) م .
من الجدول نلاحظ أن هنالك تآرجح في معدلات التضخم حيث بلغ في عام 1979 33.9 ثم إنخفض الى 26.1 في عام 1980 لم وهكذا ظل متأرجحاً بين الزيادة والإنخفاض خلال سنوات الدراسة حتى وصل عام 1966م الى 130.4 وهي أعلى نسبة تضخم خلال الدراسة .
4/ تكلفة التمويل :

جدول (4-4) يوضح تكلفة التمويل خلال الفترة (1979-2008) م .

السنوات	% CF	السنوات	% CF
1979	8.0	1994	27.0
1980	8.0	1995	28.0
1981	10.0	1996	30.0
1982	10.0	1997	41.7
1983	12.0	1998	36.3
1984	14.0	1999	28.0
1985	16.0	2000	25.7
1986	16.0	2001	15.2
1987	19.0	2002	14.9
1988	22.0	2003	16.2
1989	22.0	2004	11.3
1990	29.0	2005	11.0
1991	28.0	2006	11.3
1992	32.9	2007	11.8
1993	27.0	2008	11.9

المصدر : بنك السودان التقارير السنوية (1979 – 2008) م .
من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في تكلفة التمويل من خلال العام 1979 – 1989م ثم زادت في عام 1990م , بلغت 29.0% وبعدها تآرجحت إلى أن وصلت الى 41% وهي أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة ثم إنخفضت وظلت تنخفض الى أن وصلت الى 11.9 في عام 2008م
5/ سعر الصرف :

جدول (5-4) يوضح سعر الصرف للجنيه السوداني خلال (1979-2008)م

السنوات	EXR	السنوات	EXR
---------	-----	---------	-----

0.216	1994	0.005	1979
0.400	1995	0.005	1980
1.246	1996	0.009	1981
1.577	1997	0.013	1982
1.994	1998	0.013	1983
2.516	1999	0.025	1984
2.571	2000	0.025	1985
2.587	2001	0.025	1986
2.633	2002	0.045	1987
2.608	2003	0.045	1988
2.583	2004	0.045	1989
2.436	2005	0.045	1990
2.172	2006	0.045	1991
2.016	2007	0.100	1992
2.091	2008	0.133	1993

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية (1979 – 2008)
من الجدول نلاحظ هنالك تآرجح في سعر الصرف خلال الأعوام من (1979-1983)م وبعدها ظل ثابت من عام 1984 حتى عام 1986 حيث بلغ 0.0250 ثم ارتفع الى 0.0450 في عام 1987 – 1991م ثم بعد ذلك إستمر سعر الصرف في الإرتفاع وذلك لتدخل البنك المركزي لتنظيم شراء العملات الأجنبية ومنع الدولار كوسيلة دفع للسلع والحد من الإتجار في العملة وكذلك الزيادة في الإحتياجات من النقد الأجنبي.
تحليل متغيرات النموذج
نتائج تحليل SPSS :
النموذج الخطي لدالة الاستثمار هو :

حيث أن: $I = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + u_i$
النتائج المحلي الإجمالي X_1 ، معدل التضخم X_2 ، تكلفة التمويل X_3 ، سعر الصرف X_4
بالرجوع الى جدول F نجد أن القيمة المحسوبة والبالغة (95.66) وبدرجات حرية $n_1 = (27)$ و $n_2 = (2)$ ومستوى معنوية (5%) ومستوى دلالة (0.000) مما يدل على معنوية النموذج أي ذو دلالة إحصائية .
2/ معامل التحديد R^2 :

وهذا يعني نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة (GDP , INF , CF , EXR) في التنبؤ لقيم المتغير التابع (I) والبالغة (0.87) وهي عالية وأن 13% من التغيرات في الاستثمار تنسب الي متغيرات أخرى ومعامل الخطأ العشوائي .

3/ تفسير مقدرات النموذج :

$B_0 = 1932.042$ وهي تمثل القاطع نجد ان الخطأ المعياري لها يساوي 634.90 وقيمة t المحسوبة تساوي 3.043 ومستوى دلالة يساوي 0.0005 .

$B_1 = 0.002$ وهي تحمل الإشارة الموجبة كما أنها توضح طردية العلاقة بين الاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية ونجد أن الخطأ المعياري لها يساوي (0.000) وقيمة t المحسوبة تساوي (10.84) ومستوى دلالة (0.000) .

$B_2 = -1372.75$ وهي تحمل الإشارة السالبة كما أنها توضح عكسية العلاقة وتتطابق مع النظرية الاقتصادية بالتالي الزيادة في سعر الصرف تؤثر سلباً على الاستثمار .

* النموذج القياسي بالصورة المعنوية :

$$I = 132.042 + 0.002GDP - 1372.75 EXR$$

$$Se (634.90) (0.000) (624.303)$$

$$T (3.043) (10.84) (-2.199)$$

$$sig (0.005) (0.000) (0.037)$$

$$R^2 = 0.87 , DW = 1.92$$

* كما تم إستبعاد متغيرين غير معنويين وهما (cf , inf) على الرغم من أنهما موجودين في النموذج العام . (أنظر الملاحق) .

تفسير النموذج المعنوي :

- نجد نسبة الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في التنبؤ بالاستثمار بلغت 87% كما أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمليون جنية تؤدي الى زيادة الاستثمار بنسبة 0.002 مليون جنية مع ثبات العوامل الأخرى .
- وأن نقص سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار بنسبة 1372.75 مليون جنية مع ثبات العوامل الأخرى .
معامل الارتباط المتعدد:

نجد أن قيمة معامل الارتباط المتعدد هي (0.93) وهذا يوضح ان العلاقة قوية بين الاستثمار كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة .

8. النتائج

- 1/ عدم وجود تأثير معنوي من قبل معدل التضخم وتكلفة التمويل مع ثبات المتغيرات الأخرى على الاستثمار .
- 2/ ضرورة تحديد أهداف وتبني سياسات ورؤى علمية واضحة تجعل من الاستثمار خياراً استراتيجياً يعمل الجميع على تطبيقه.
- 3/ تعدد الجهات المسؤولة عن إدارة العمليات الاستثمارية نتيجة تعديلات قوانين تشجيع الاستثمار تؤدي الى عدم ثقة المستثمرين حول البيئة المؤسسية والتنظيمية في السودان .
- 4/ الاستثمار له مساهمة واضحة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة وتنمية الريف وتوفير فرص العمل.

9. التوصيات

- 1/ ينبغي توسيع النموذج بإدخال متغيرات أخرى ذات تأثير معنوي على الاستثمار مثل الواردات والدخل والإنفاق الحكومي وذلك للحصول على نموذج يمكن استخدامه للتنبؤ بالاستثمار في السنوات القادمة .
- 2/ يجب العمل على إستقرار السياسات المالية والنقدية للمحافظة على الإستقرار النقدي بما يساعد في تحسين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسين المناخ العام للاستثمار في السودان.
- 3/ يجب تأسيس مشروعات البنى التحتية اللازمة لتشجيع التدفقات الاستثمارية وإشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في تمويلها .
- 4/ إعطاء الاستثمار المزيد من الحوافز والميزات الاستثمارية وذلك من حيث حجم رؤوس الأموال المستثمرة .

10. المراجع

1. أحمد زكي صيام . مبادئ الاستثمار . دار المباحث للنشر والتوزيع . 1997م.
2. بسام يونس وآخرون . الاقتصاد القياسي . دار عزة للنشر . الخرطوم . 2002م .
3. سعد الدين أبو الفتوح . المفاهيم والمعالجات الأساسية في الإحصاء . الإشعاع الفنية . الإسكندرية . 2002م .
4. سهير محمد . النظرية الاقتصادية . دار اترانك للنشر . القاهرة . 2002م .
5. عبد المحمود عبد الرحمن نصر . الاقتصاد الكلي . دار الخريج . المملكة العربية السعودية . الرياض . 1996م .
6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية . الحديث في الاقتصاد القياسي . الدار الجامعية . الإسكندرية . 2002م .
7. كاظم جاسم العيساوي . دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات . دار المناهج . 2001م .
8. مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار . الاقتصاد القياسي . دار وائل . 1998م .
9. مايكل إيدجمان . الاقتصاد الكلي . النظرية والسياسة . دار المريخ . الرياض . 1999م .
10. إلياس جعفر عبد الرحيم . أثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان . بحث ماجستير . جامعة النيلين . الخرطوم . 2000م .
11. الصديق محمد أحمد أبكر . أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان . بحث ماجستير . جامعة أمدرمان الإسلامية . 2004م .
12. ثريا الفكي عبد الصمد الارتباط الخطي المتعدد بالتطبيق على دالة الاستثمار في السودان . بحث ماجستير . جامعة أمدرمان الإسلامية . 2001م .
13. رانية عبد الله . دالة الاستثمار في السودان . بحث ماجستير . جامعة أمدرمان الإسلامية . 2000م .
14. عبد القادر عبد الله . الاستثمار المشترك في التصنيع الزراعي والتنمية في السودان . جامعة النيلين . 2000 .
15. وزارة الاستثمار . قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي . الخرطوم . 1974م .
16. وزارة الاستثمار . قانون تنمية الاستثمار الزراعي . الخرطوم . 1976م .
17. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي . الأمانة العامة للإستثمار . الخرطوم . 1980م .
18. وزارة المالية والاقتصاد . الإدارة العامة لترويج الاستثمار . قانون تشجيع الاستثمار . الخرطوم . 1996م .
19. وزارة التعاون الدولي والاستثمار . جهاز الاستثمار . قانون تشجيع الاستثمار . الخرطوم . 1999م .

20. الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الدخل القومي. الاستثمار في السودان (1979 - 2008) م.
21. بنك السودان المركزي، التقارير السنوية. معدل التضخم (1979 - 2008) م.
22. بنك السودان المركزي. التقارير السنوية، تكلفة التمويل (1979 - 2008) م.
23. بنك السودان المركزي. التقارير السنوية، سعر الصرف (1979 - 2008) م.
24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1995 م.
25. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التمويل الخارجي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، ورشة عمل تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، القاهرة، 2006 م
26. www.arab-api-org-develop-1-htm

11. ملحق

ملحق رقم (1)

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الإستثمار	6239.0639	7031.90021	30
لنتائج المحلي الاجمالي	2766924	3715908.0788	30
التضخم	42.630	39.2967	30
تكلفة التمويل	19.813	9.2214	30
سعر الصرف	1.00747	1.128624	30

Correlations

	الإستثمار	لنتائج المحلي الاجمالي	التضخم	تكلفة التمويل	سعر الصرف
Pearson Correlation	1.000	.924	-.421	-.325	.581
		1.000	-.459	-.289	.737
			1.000	.571	-.544
				1.000	-.019
					1.000
Sig. (1-tailed)		.000	.010	.040	.000
		.000	.005	.060	.000
			.005	.000	.001
			.040	.060	.460
			.000	.000	.000
N	30	30	30	30	30
	30	30	30	30	30
	30	30	30	30	30
	30	30	30	30	30
	30	30	30	30	30

ملحق رقم (2)

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	لنتائج المحلي الاجمالي		Stepwise (Criteria: Probability-to-enter <= .050, Probability-to-remove >= .100).
2	سعر الصرف		Stepwise (Criteria: Probability-to-enter <= .050, Probability-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الإستثمار

Model Summary^c

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.924 ^a	.854	.849	2732.695	.854	164.026	1	28	.000	
2	.936 ^b	.876	.867	2562.819	.022	4.835	1	27	.037	1.923

- a. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الاجمالي
b. Predictors: (Constant), سعر الصرف
c. Dependent Variable: الإستثمار

ANOVA^c

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.22E+09	1	1224887529	164.026	.000 ^a
	Residual	2.09E+08	28	7467623.767		
	Total	1.43E+09	29			
2	Regression	1.26E+09	2	628321907.2	95.663	.000 ^b
	Residual	1.77E+08	27	6568043.707		
	Total	1.43E+09	29			

- a. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الاجمالي
b. Predictors: (Constant), سعر الصرف
c. Dependent Variable: الإستثمار

ملحق رقم
(3)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1399.777	625.855		2.237	.033
	الناتج المحلي الاجمالي	1.749E-03	.000	.924	12.807	.000
2	(Constant)	1932.042	634.905		3.043	.005
	الناتج المحلي الاجمالي	2.056E-03	.000	1.087	10.845	.000
	سعر الصرف	-1372.753	624.303	-.220	-2.199	.037

- a. Dependent Variable: الإستثمار

Excluded Variables^c

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	التضخم	.004 ^a	.053	.958	.010	.789
	تكلفة التمويل	-.062 ^a	-.824	.417	-.157	.916
	سعر الصرف	-.220 ^a	-2.199	.037	-.390	.456
2	التضخم	-.060 ^b	-.736	.468	-.143	.697
	تكلفة التمويل	-.017 ^b	-.231	.819	-.045	.834

- a. Predictors in the Model: (Constant), الناتج المحلي الاجمالي
b. Predictors in the Model: (Constant), سعر الصرف
c. Dependent Variable: الإستثمار

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1922.0040	25332.05	6239.0639	6582.74603	30
Residual	-4936.48	8960.3477	.0000	2472.86780	30
Std. Predicted Value	-.656	2.900	.000	1.000	30
Std. Residual	-1.926	3.496	.000	.965	30

a. Dependent Variable: الإستثمار